الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٧/ ٢١ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

خطأ تقني أم هجوم سيبراني؟
٢٣ مليار دولار خسائر مايكروسوفت بسبب تعطل نظامها

بدأت العديد من المطارات والمستشفيات بالعودة للعمل تدريجياً بعد عطل تقني عالمي أصاب نظام ويندوز الشهير من مايكروسوفت في الساعات الأولى من صباح الجمعة الموافق ١٩ تموز الجاري، حيث ضرب عطل أنظمة تكنولوجيا المعلومات في العديد من الكيانات والمنشآت المهمة حول العالم مسبباً فوضى كبيرة وخسائر بالملايين.

ولكن ماذا عن خسائر شركة مايكروسوفت نفسها، تكبدت مالكة نظام ويندوز ملايين الدولارات خلال الساعات القليلة التي تسبب فيها الخلل بانهيار نظامها البيئي، وإلى جانب الشركات التي ضربها العطل بشلل تام لساعات، خسرت مايكروسوفت ما يزيد على ٢٣ مليار دولار في البورصة الأميركية.

ووفقا لموقع صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، فقد قدرت خسائر جميع الشركات التي توقفت أنظمتها بسبب عطل ويندوز من مايكروسوفت بنحو ٣،٢ تريليون دولار، من بين مطارات ومستشفيات وبنوك ووسائل إعلام عالمية.

فيما أكدت بعض التقارير المتأخرة التي ظهرت مساء الجمعة، على خسائر شركة كراودسترايك CrowdStrike، صاحبة التحديث الأمني الذي تسبب بالعطل التقني الذي ضرب نظام مايكروسوفت حول العالم بنحو ٢٠ مليار دولار من قيمتها السوقية في البورصة الأميركية، حيث سجلت أسهم الشركة أسواء أداء لها منذ عام ٢٠٢٢.

ويتوقع الخبراء أن تتكبد مايكروسوفت خسائر مالية ضخمة نتيجة هذا الانقطاع، حيث من المتوقع أن تفقد العديد من عملائها أو أن تطالب الشركات والهيئات المتأثرة بالانقطاع، والتي تعتمد على أنظمة مايكروسوفت لإدارة عملياتها اليومية، بالتعويض المادي عن أضرار التي حدثت نتيجة تعطيل عملياتها اليومية ما تسبب بخسائر ضخمة بأعمالها.

ومع تدفق التقارير عن انقطاع الخدمة من جميع أنحاء العالم، تم إلقاء اللوم في انقطاع تكنولوجيا المعلومات على تحديث برنامج مكافحة الفيروسات في شركة الأمن العالمية Crowdstrike، والذي انحرف عن مساره، حيث أصبحت الأجهزة، مثل أجهزة الكمبيوتر والهواتف «معطلة تماماً»، ما يعني أنها غير قادرة على العمل كما ينبغي بسبب البرامج التالفة.

وقد أدى انقطاع كبير في تكنولوجيا المعلومات إلى توقف البنوك ووسائل الإعلام وشركات الطيران عن العمل صباح يوم الجمعة، ما تسبب بفوضى في تسجيل الوصول بالمطار، وإلغاء الرحلات الجوية، وتعطيل الخدمات في جميع أنحاء العالم.

ويرجع سبب إيقاف تلك الخدمات حول العالم هو تعطل وخطأ بمستشعر Falcon التابع لشركة كراودسترايك CrowdStrike الذي تستخدمه الكثير من المؤسسات، حيث تسبب تحديث خاطئ بتعطيل كل الأنظمة التي تستخدمه الأجهزة العاملة بنظام ويندوز من مايكروسوفت، ما يعني أن نظام الحماية هو سبب التعطل وليس هجوماً سيبرانياً.

«جوجل» ستتصدى للتطبيقات المنخفضة الجودة في متجرها

قالت شركة جوجل عملاق التكنولوجيا الأميركية الجمعة إنها ستتخذ إجراءات صارمة ضد التطبيقات المنخفضة الجودة في متجر التطبيقات الخاص بها في الشهر المقبل.

وقامت جوجل مؤخراً بتحديث سياستها الخاصة بالبريد العشوائي والوظائف الدنيا، لضمان أن «التطبيقات تتوافق مع المعايير المرتفعة لكتالوج بلاي وتجذب المستخدمين من خلال وظائف عالية الجودة وتجارب المستخدمين»، مؤكدة أن «التطبيقات يجب أن توفر تجربة مستقرة وسريعة الاستجابة وممتعة للمستخدم».

وأوضحت جوجل أيضاً أن «التطبيقات التي تتعطل وليس لديها الدرجة الأساسية من الفائدة الكافية كتطبيقات للهاتف المحمول أو التي تفتقر إلى المحتوى الممتع أو تظهر سلوكا آخر لا يتوافق مع تجربة مستخدم ناجحة وممتعة، لن يتم السماح بوجودها على (جوجل بلاي)».

الاتحاد الأوروبي يستعد لبدء تطبيق قانون الذكاء الاصطناعي!

نشر الاتحاد الأوروبي النص الكامل والنهائي لقانون الذكاء الاصطناعي الذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من أول آب المقبل، لتكون جميع أحكامه قابلة للتطبيق بالكامل بعد عامين، لكن سيتم تنفيذ بعض منها في وقت أبكر من ذلك.

وحسب موقع البرلمان الأوروبي، ستبدأ الكتلة الأوروبية، بعد 6 أشهر من الآن، بتنفيذ حظر على تطبيقات للذكاء الاصطناعي، مثل التي تستخدم الذكاء الاصطناعي في أنظمة التصنيف الاجتماعي، وجمع وتحليل معلومات التعرف على الوجوه لقواعد البيانات، وكذلك أنظمة التعرف على المشاعر في الوقت الفعلي في المدارس وأماكن العمل.

وبعد إقرار القانون بتسعة أشهر، سيبدأ الاتحاد الأوروبي بإنفاذ معايير وضوابط ممارسات الذكاء الاصطناعي على المطورين، كما سيعمل مكتب الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي مع الشركات الاستشارية لصياغة هذه المعايير.

سيتعين على مطوري نماذج الذكاء الاصطناعي العامة، مثل ChatGPT، بعد عام من إقرار القانون، الامتثال لمتطلبات جديدة تتعلق بالشفافية وإثبات أن أنظمتهم آمنة وسهلة الفهم للمستخدمين.

كما يتضمن قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي قواعد تنطبق على الذكاء الاصطناعي التوليدي والوسائط المعدلة، مثل التأكد من وضع علامات واضحة على الصور والفيديوهات والصوتيات التي تم إنشاؤها عبر الذكاء الاصطناعي، وذلك لتسهيل التمييز بين المحتوى

المنشأ بالذكاء الاصطناعي والمحتوى المصنوع بوساطة البشر.

كما سيتعين على الشركات التي تدرب نماذج الذكاء الاصطناعي الخاصة بها احترام قوانين حقوق الملكية الفكرية أيضاً، ما لم يكن النموذج مخصصاً فقط للبحث والتطوير.

بوح الاقتصاد

«خريطة طريق» للاقتصاد السوري

■ هني الحمدان

■ أي اقتصاد بعيد عن التجديد سيضعف وتتراجع مؤشرات نموه في نهاية المطاف، مهما كانت مقوماته وروافده قائمة، فالتجديد صفة ملازمة ويجب أن يكون بهدف ازدهار الإنسان، فتبني بوصلة جديدة للفكر الاقتصادي يستلزم تكوين رؤى أكثر شمولاً لأنواع النشاط الاقتصادي، التي توفر احتياجات الناس الضرورية وتلبي مطالبهم.

اليوم هناك سياسات اقتصادية ومالية وتوجهات لإجراء تغيرات على جلّ القطاعات الإنتاجية والخدمية، وليس الاقتصادية فقط، وأفصحت الحكومة عن بعض عناوينها، أساسها سياسة اقتصادية للمرحلة المقبلة على المستويين الكلي والقطاعي، ومحددات التنمية الاقتصادية والاستثمار الأمثل للمقدرات الوطنية وأولويات التعاطي في القطاعات المالية والنقدية، والاستثمار والإنتاج والتنمية، إضافة إلى توجهات غنية في مضامينها وسعة أهدافها.

بعد حجم التحديات والأعباء، تأتي بلورة مسارات عمل مختلفة عن تلك المعهودة لتلبي واقعاً بات صعبا جداً، ولابد من تصويب الاعوجاجات وتصحيح طريق الاقتصاد لكي يعطي عوائد ويصل إلى مستويات إيجابية. المرحلة تنشد اقتصاداً بميزات ومشجعات تتوافق مع تغيرات الحياة وظروفها، نريد اقتصاداً قائماً على التنافسية وتحقيق قيم مضافة بإنتاجية عالية، لقد خسرنا كثيراً بسبب تأخر الإصلاحات، وإن تأخرنا أكثر سيعزز ذلك من حالة الجمود، ما سيزيد الأمور تعقيداً ويزيد الكلف المترتبة على الإصلاحات ذاتها، أو ربما على إصلاحات أقل طموحاً في المستقبل.

صحيح لا يوجد إصلاح بالمجان، هناك معوقات مقصودة قد تكون، وغير ذلك، وربما تجابه بمقاومة التغيير، لكن المهم هو كسر حالة الجمود وعدم التراجع عن المضي قدماً ببرامج الإصلاح المنشودة، فالمفردات التي تحدثت عنها الحكومة وفق سياسة التصويب المنتظرة: تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار مستوى الأسعار وتعزيز الاستثمار والإنتاج وتنمية الصادرات وتقليل فاتورة الاستيراد وتحسين مستوى معيشة المواطنين، والتركيز على القطاعات التي تحقق القيم المضافة، وغيرها من الأهداف الأخرى على صعد عدة، توحي بنهج جديد بدأت ملامحه بالتشكل، ما يهيئ منظومة عمل جديدة بأساليب وطرائق من نوع آخر.

فحرص الدولة كان كبيراً على تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، والارتقاء بمكانة الاقتصاد وما سيعكسه على واقع المواطن بعد اعتماد سياسات جديدة، كل ذلك كان بالتوازي مع سن وإصدار واعتماد الأنظمة والقوانين واللوائح الضامنة لعمل مؤسسات الدولة وفق آلية عمل تكاملية تمكنها من تحقيق الأهداف المتنوعة التي ستعتمدها وتنفذها الحكومة بخططها التنموية والإستراتيجية المتمثلة بالتحول، من أجل الوصول إلى تحقيق المنفعة العامة والمصلحة العليا للمواطن والمجتمع والدولة.

إن أول خطوة من خطوات النجاح والبناء والتنمية والازدهار تبدأ بوضع برامج اقتصادية ومسارات عمل سليمة ومرنة أساسها العمل والإنتاجية، وتحقيق رغبات وطموحات المواطن بأيسر الطرق وأسرعها، وخطة التحولات وعمل الخريطة الجديدة تفرض معاقبة كل من يتجاوز الأنظمة والقوانين، وكل من يسعى لخدمة مصلحته الخاصة على حساب المصلحة العامة، وكل من حنث بالقسم وخان الأمانة التي كلفته بها الدولة، فإما أن تكون تقدماً وتنميةً وازدهاراً ناتجاً عن الالتزام بالأنظمة والقوانين، والعمل بإخلاص وتهيئة الكوادر الإدارية المهنية، وإما انحطاطاً وتخلفاً وتراجعاً واعتماداً على ما يصل من توريدات الخارج!!

لم يعد غائباً على أحد منا ما يواجهه اقتصادنا ومجتمعنا من تشوهات تنموية راهنة، تحولت إلى تحديات جسيمة أعاقت تقدم التنمية الشاملة، بدءاً من ارتفاع معدلات البطالة، وتفاقم أزمة الإسكان، وتعثر تنفيذ المشروعات التنموية، وتلوث كثير من الأعمال برزايا الفساد المالي والإداري وأشكال الاحتكار والتلاعب بالأسعار والتستر والغش التجاري، والتأخير في تنويع قاعدة الإنتاج المحلية، وغيرها من التشوهات المعوقة لأي اقتصاد، ما استوجب تغيير بوصلة العمل والتوجه، فالأوضاع القديمة السابقة للاقتصاد طوال عقود خلت، أنتجت إيجابيات عديدة تنموياً واقتصادياً واجتماعياً، إلا أنها أيضاً أفرزت تشوهات بالغة الخطورة، منها تضاؤل الإيجابيات مقابل تصاعد التشوهات عقداً بعد عقد، الذي اقتضى بدوره ضرورة قصوى لإجراء تغييرات وإصلاحات جذرية لهيكلية الاقتصاد، تستهدف وضعه على طريق آخر أكثر أماناً واستقراراً، وستتصاعد نتائجه الإيجابية على الاقتصاد والمجتمع عاماً بعد عام، وصولاً إلى نهاية مرحلة التحولات.

إنه طريق بالغ الأهمية للتحول والإصلاح وإن حمل ذلك في بدايته بعض المشاق على الجميع، إلا أنه سيكون أخف وطأة بدرجات كثيرة من وطأة النتائج المريرة لنهاية الطريق القديم، الذي شكل عقبة كبيرة وسبب ما سبّب من تراجعات وتعثرات وفشل كلي في السياسات.